

ميانمار: الانقسام العرقي وقضية مسلمي الروهينغا

■ عبد الرحمن المنصوري

كانت ميانمار وما تزال مسرحاً لحرب عرقية طاحنة بين عرقية «الباما» - التي تشكل الأغلبية - ومجموعة من الأعراق المختلفة الأخرى، التي حملت السلاح بعدما تم تهмиشها وحرمانها من كثير من حقوقها السياسية والثقافية، ومع وصول حكومة مدنية منتخبة إلى سدة الحكم سنة 2011، تمَّ القبول بالمطالب الرئيسية للمجموعات العرقية، ومن ثم دخلت البلاد في عملية سلام غير مسبوق لكنها تبقى هشّة؛ إلا أن الحكومة الجديدة ما زالت لا تعترف بالمسلمين الروهينغا الذين سُحبت منهم الجنسية بموجب قانون الجنسية لعام 1982، لتستمر معاناة هذه العرقية المسلمة إلى أجل غير مسمى.

الجغرافيا والتنوع العرقي:

تقع ميانمار¹ في جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي

1 - قرر المجلس العسكري الحاكم سنة 1989 تغيير اسم بورما إلى ميانمار. حالياً هناك دول مثل اليابان والصين والهند بالإضافة إلى الأمم المتحدة تستعمل اسم =

■ باحث متخصص في الشؤون الآسيوية، خريج جامعة سيجونغ، سيول، كوريا الجنوبية.



676,578 متراً مربعاً¹. تفتتح جنوباً على واجهتين بحريتين هما بحر أندمان وخليج البنغال، وتحدها من الشمال الشرقي الصين، ومن الجنوب الشرقي تايلاند، ومن الشرق لاوس، ومن الغرب بنغلاديش والهند. وميانمار عضو في رابطة دول جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى. تُعدُّ هذه الدولة واحدة من أفقر دول العالم بالرغم من توفرها على مصادر طبيعية هائلة ومتنوعة، حيث تملك احتياطات هامة من النحاس والزنك والأحجار الكريمة والخشب. كما تتوفر على احتياطي كبير من النفط يُقدر بحوالي 3.2 مليار برميل، واحتياطي هائل من الغاز الطبيعي يبلغ حوالي 18,012 مليون قدم مكعب يتوزع على 3 حقول بحرية وثلاثة حقول داخلية².

يبلغ عدد سكان ميانمار حوالي 55 مليون نسمة³. وتشكل عرقية «الباما» أغلبية بحوالي 68%، في حين تتشكل النسبة الباقية من 135 عرقية⁴ معترف بها من طرف الحكومة المركزية، وأكبر هذه الأقليات هي «شان» 9% «كارين» 7% «راخين» أو «أراكان» 3.5% «تشرين» 2.5% «مون» 2% «كاتشين» 1.5% «كاريني» 0.75% «وا» 0.18% «الروهينغا» 0.15% بالإضافة إلى عرقيات أخرى مثل الهنود والصينيين و«دانو» و«لاهو» و«ناغا»⁵. وتبقى هذه الإحصائيات غير دقيقة، وتختلف قليلاً حسب الجهات

= ميانمار، في حين تستعمل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى اسم بورما، أما الاتحاد الأوروبي فيستعمل الاسمين معاً: بورما / ميانمار.

1 - وفقاً لموقع The world factbook التابع للمخابرات الأمريكية:
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/bm.html

2 - وكالة شينخوا الصينية: news.xinhuanet.com/english2010/world/2011-07/25/c_131008362.htm

3 - وفقاً لأرقام The CIA world factbook:
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/bm.html

4 - ذكر الموقع التابع لـ390 «منظمة حقوق الأقليات» أن أرقام حكومة ميانمار تقدر عدد العرقيات بـ135 عرقية، تقرير «Minorities in Burma»:
www.minorityrights.org/3546/briefing-papers/minorities-in-burma.html#1

5 - خدمة شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:
www.irinnews.org/Report/95195/Briefing-Myanmar-s-ethnic-problems

الصادرة عنها، غير أن الحكومة قررت إجراء إحصاء للسكان بحلول 2014¹. وتقطن كل أقلية من الأقليات السبع الكبرى في ولايات تحمل اسم الأقلية نفسها، في حين تتركز الأقليات الصغرى في ولاية بعينها أو تتوزع على ولايات ومناطق مختلفة.

«شان» Shan: تتكلم هذه الأقلية العرقية لغة أبجدية خاصة بها وتعتنق الديانة البوذية، وتُشكل هذه العرقية حوالي 9% من عدد السكان وتقيم الغالبية العظمى منها في ولاية «شان»، وعاصمتها هي مدينة «تونغ كيي» Taunggyi، وتوجد تجمعات سكانية من عرقية «شان» في ولاية «كاتشين»، في حين توجد 5 أقليات أخرى تتوفر على مناطق إدارية ذاتية داخل حدود هذه الولاية، وتتيح لها تسيير شؤونها من دون تدخل الحكومة المركزية أو حكومة ولاية «شان»²، وهذه الأقليات الخمس هي «كوكانغ» Kokang، و«باو» Pa-O، و«وا» Wa، و«دانو» Danu، و«بالونغ» Palaung

يبلغ عدد سكان بورما 55 مليون نسمة. وتنتمي الأكثرية (68%) إلى عرقية (باما). وديانة الدولة هي البوذية. لكن هناك عرقيات صغرى يجري عليها التهميش رغم بوذيتها.

«كارين» Karen أو «كايان» Kayan: تمثل ثاني أكبر أقلية بحوالي 7% من مجموع السكان، ويقيم العديد من أبناء هذه الأقلية في ولاية «كارين» الواقعة في دلتا نهر «إراوادي» بالقرب من الحدود مع تايلاند، في حين توجد تجمعات من هذه العرقية في ولاية «مون». ويدين ثلثا هذه الأقلية بالبوذية، في حين يعتنق الثلث الآخر المسيحية منذ الاحتلال البريطاني لمانمار، وقد قاتل أبناء هذه العرقية مع الاحتلال على أمل الحصول على وطن لهم بعد جلاء الاستعمار، ويقيم عشرات الآلاف منهم في مخيمات للاجئين داخل تايلاند بفعل سنوات من الحرب والعنف الطائفي.

1 - لإجراء هذا الإحصاء - وهو الأول من نوعه منذ 1983 - ستستعين ميانمار بخبرات «صندوق الأمم المتحدة للسكان»:

2 - Ashley South, 'Burmaslongestwar: Anatomy of Karren conflit'، 2001، ص 3: www.tni.org/sites/www.tni.org/files/download/Burma's%20Longest%20War.pdf



«راخين» **Rakhine** أو «أراكان» **Arakan**: تمثل 3.5% من إجمالي عدد السكان، وتعتنق هذه العرقية الديانة البوذية، وتوطن غالبيتها في ولاية «راخين». وهي الولاية التي تقيم فيها - خصوصاً المناطق الشمالية منها - أقلية الروهينغا المسلمة التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها واحدة من أكثر الأقليات اضطهاداً في العالم بسبب ما تتعرض له من تمييز وتشريد وتقتيل من طرف الحكومة المركزية ومن طرف عرقية «الراخين» التي تشكل الأغلبية هناك. وتكتسي هذه الولاية أهمية إستراتيجية كبيرة لميانمار والقوى الآسيوية الإقليمية؛ فقد طورت الهند ميناء العاصمة «سيتوي»، في حين أنشأت الصين في هذه الولاية ميناء «كيوك فيو» **Kyauk phyu** الذي تستقبل فيه النفط المُستقدم من إفريقيا وتضخه عبر الأنابيب إلى الصين.

«تشين» **Chin**: تشكل 3% من مجموع السكان، وتتألف من ثلاث مجموعات عرقية هي «ميزو» و«كوكي» و«تشين»، يتقاسمون الثقافة والتقاليد نفسها، تقطن الغالبية العظمى منهم في ولاية «تشين»، وتوجد أعداد قليلة منهم في ولايات أخرى أوفي دول أخرى كإندونيسيا وبنغلاديش. ويعتقد حوالي 80% منهم المسيحية والبقية الأخرى بوذية¹. تقع ولاية «تشين» في غرب ميانمار، عاصمتها «هاخا» **Hakha**، ويغلب على تضاريسها الطابع الجبلي، وتعدّ هذه الولاية أفقر منطقة في ميانمار.

«مون» **Mon**: يشكلون 2% من السكان وهم من أقدم من استوطن ميانمار، يعتنق الغالبية منهم البوذية ويوجدون بكثرة في ولاية «مون» التي تطل على بحر «أندمان» غرباً، وتحدها تايلاند جنوباً، وتسكن بهذه الولاية أقليات أخرى مثل «كاين» و«باو».

«كاتشين» **Kachin**: يقدر عدد هذه الأقلية بحوالي مليون نسمة، وتستوطن الغالبية العظمى ولاية «كاتشين» الواقعة في الشمال على الحدود مع الصين، وتقيم بهذه الولاية أقليات أخرى مثل «ليزو» و«شان».

1 - وفقاً لأرقام «منظمة حقوق الأقليات»، تقرير «Minorities in Burma»:

www.minorityrights.org/3546/briefing-papers/minorities-in-burma.html#1

«كاريني» Karenni: تبلغ نسبتهم 0.75% من عدد السكان، وتشكل هذا العرقية امتداداً لعرقية «كارين»، تقيم في ولاية «كاياه» الواقعة في الجهة الغربية للبلد ولديها حدود مع تايلاند.

«وا»: تبلغ نسبتهم 0.18% وتعيش هذه الأقلية في منطقة إدارية خاصة بها تقع داخل ولاية «شان»، ولديهم امتدادات عرقية داخل الصين، حيث تقيم جالية كبيرة من هذه الأقلية في إقليم «يونان» الصيني، ويتكلمون اللغة الصينية «الماندارين» كلغة رئيسة ولديهم علاقات وثيقة بالدولة الصينية.

قضية الروهينغا:

يشكل المسلمون في ميانمار (بورما سابقاً) حوالي 4% من عدد السكان. وتتحدث غالبيتهم من إثنية الروهينغا التي تقيم بكثافة في المناطق الشمالية من ولاية راخين.

يشكل المسلمون حوالي 4% من السكان ويتوزعون على عرقيات مختلفة، لكن الأغلبية من المسلمين تحدر من إثنية «الروهينغا» التي تقيم بكثافة في المناطق الشمالية من ولاية «راخين». تتكلم هذه الأقلية لغة تشيتاغون Chittagonian وهي لغة يتكلمها سكان المناطق الجنوبية الشرقية من بنغلاديش¹، وتوجد أقلية مسلمة أخرى بولاية راخين تتكلم لغة الراخين القريبة من اللغة البورمية، ولديها تقاليد وثقافة متقاربة مع الراخين البوذيين.

تقدر الأمم المتحدة عدد الروهينغا داخل ميانمار بحوالي 750,000 نسمة²، كما توجد جاليات من أبناء هذه العرقية تقيم في دول متعددة ويُقدر عددها بحوالي 400,000 في بنغلاديش، و 400,000 أخرى في دول الخليج، و 200,000 ألف في باكستان، وحوالي 200,000 في تايلاند و 15,000 في ماليزيا³.

1 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، UNHCR's "States of denial: A review of UNHCR's response to the protracted situation of stateless Rohingya refugees in Bangladesh"

تقرير 2011، ص7: <http://www.unhcr.org/4ee754c19.html>

2 - المرجع السابق، ص7.

3 - المرجع السابق، ص7.



منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1948 عملت الحكومات في ميانمار على محاولة الدفع بأقلية الروهينغا خارج ميانمار عبر اتباع سياسات تمييز واعتداءات مُمنهجة في حق هذه الأقلية. فقد منعتهم الدولة من امتلاك الأراضي، وفرضت قيوداً كبيرة على تحركاتهم داخل المناطق التي يسكنونها، وصادرت جميع أراضيهم، وحرمتهم من الحق في التعليم والخدمات الصحية، ومنعتهم من الزواج من دون ترخيص مسبق. كما أن الدولة لا تعترف بهم كأقلية قومية ضمن الأقليات الـ 135 المُعترف بها بموجب قانون الجنسية الصادر عام 1982، مما جعل منهم مهاجرين سريين داخل وطنهم. وقد أدى هذا القانون العنصري والممارسات التمييزية ضد الروهينغا إلى حرمانهم من استغلال أراضيهم بالإضافة إلى تعرضهم لمختلف أنواع الانتهاكات من طرف الحكومة أو من طرف العرقيات الأخرى، مما دفع بمسلمي الروهينغا إلى التشرّد والنزوح إلى البلدان المجاورة.

أهم الحملات ضد مسلمي الروهينغا:

بعد حملة التطهير العرقية الوحشية التي قام بها جيش ميانمار عام 1978 - والتي استهدفت أقلية الروهينغا قتلاً واغتصاباً وتدميراً للمساجد - نزح حوالي 200,000 شخص إلى بنغلاديش¹. وقد أجبرت الضغوط الدولية الكبيرة حينها ميانمار على السماح لعدد كبير من الروهينغا بالعودة إلى مناطقهم في ولاية «راخين».

قام الجيش بحملة أخرى ضد الروهينغا بين سنتي 1991 - 1992، وقد تعرض المسلمون خلالها لكل أنواع الانتهاكات؛ كإجبارهم على العمل من دون مقابل والتعذيب والقتل والاغتصاب وتدمير المنازل، وأمام هذا الوضع نزح حوالي ربع مليون مسلم من أبناء هذه العرقية إلى بنغلاديش².

1 - Amnesty International, 'Myanmar, the Rohingya minority: Fundamental Rights Denied' 2004، ص 5:

//www.amnesty.org/fr/library/asset/ASA16/005/2004/fr/9e8bb8db-d5d5-11dd-bb24-1fb85fe8fa05/asa160052004en.pdf

2 - المرجع السابق.

وبالإضافة إلى الحملات المنظمة من طرف الجيش يتعرض المسلمون إلى عنف عرقي خصوصاً من طرف البوذيين من عرقية «راخين»، وغالباً ما تغض الحكومة الطرف عندما يتعلق الأمر بتقتيل الروهينغا، ويشن «الراخين» منذ أشهر حملة ضد المسلمين أدت إلى قتل العشرات وتدمير حوالي 4855 منزلاً وتشريد حوالي 100,000 مسلم¹.

بعد الحملة العسكرية ضد الروهينغا عام 1991 أُعيد حوالي النصف منهم إلى ديارهم بالتفاوض مع الحكومة العسكرية بميانمار. وما يزال حوالي الربع مليون موزعين في مخيمات بين تايلاند وماليزيا وبنغلاديش.

محاولات إرجاع اللاجئين إلى بلدهم:

بعد الحملة العسكرية لسنة 1991 - والتي أدت إلى نزوح جماعي للروهينغا إلى دول الجوار وخاصة تايلاند وبنغلاديش - حاولت هاتان الأخيرتان بمساعدة ماليزيا والمفوضية السامية للاجئين إقناع سلطات ميانمار بإعادة الروهينغا إلى مناطقهم، وقد تم بالفعل التوقيع على مذكرة تفاهم بهذا الخصوص، وبحلول سنة 1995 استطاعت المفوضية السامية للاجئين إعادة

حوالي 260,000 لاجئ إلى بلدهم، وإلى حدود سنة 2011 ما يزال حوالي 29,000 لاجئ من الروهينغا يعيشون في بنغلاديش حيث يقيم 11,500 منهم في مخيم «كوتوبالونغ» kutupalong و 17,500 في مخيم «نايابارا» Nayapara، هذا بالإضافة إلى 22,000 شخص غير معترف بهم كلاجئين يعيشون في أطراف مخيم «كوتوبالونغ» منذ 2008 و 14,000 شخص تم تحويلهم سنة 2008 من ضفاف نهر «تكناف» - نظراً لخطر الفيضانات عليهم - إلى مكان يدعى «ليدا» يبعد 7 كيلومترات عن مخيم «نايابارا»، كما يعيش حوالي 200,000 من الروهينغا في منطقة «كوكس بزار» البنغالية²، ويعيش هؤلاء

1 - Human Rights Watch, 'Burma: Satellite Images Show Widespread Attacks on Rohingya', 2012: www.hrw.org/news/2012/11/17/burma-satellite-images-show-widespread-attacks-rohingya

2 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'States of denial: A review of UNHCR's response to the protracted situation of stateless Rohingya refugees in Bangladesh'

تقرير 2011، ص 8: <http://www.unhcr.org/4ee754c19.html>



اللاجئون في ظروف مزرية بحيث يعاني الكثير منهم من سوء التغذية، ويفتقر لكل الخدمات الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تعرضهم للاستغلال. وفي سنة 2011 حاولت بنغلاديش إثارة قضية اللاجئين من جديد، وتوصلت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة إلى اتفاق مع رئيس ميانمار «شين سين» يتم بموجبه إعادة اللاجئين إلى مناطقهم داخل ميانمار¹، لكن هذا الأخير أكد لاحقاً أنه لن يستقبل سوى اللاجئين من مواطني ميانمار مما يعني أنها لن تستقبل الروهينغا؛ لأنهم لا يُعدون مواطنين بموجب قانون الجنسية الصادر سنة 1982.

الروهينغا ودول الجوار:

تشكل قضية اللاجئين الروهينغا وغيرهم (توجد مخيمات للاجئين من عرق الكارين داخل تايلاند) صراعاً مزمناً للدول المجاورة؛ لما لها من تداعيات اقتصادية وأمنية، فالظروف المعيشية الصعبة للاجئين تجبر بعضاً منهم على الاتجار في المخدرات والسلاح والبشر والقيام بأعمال القرصنة. وفرضت قضية الروهينغا نفسها بقوة على بنغلاديش في السنوات الأخيرة، فبعد ثلاثة عقود من إيوائهم بدأت تشتكي من الأعباء الاقتصادية للأعداد المتزايدة من اللاجئين. أما في تايلاند التي تشكل معبراً للفرارين من أبناء هذه العرقية إلى ماليزيا - وغالباً ما يلجأ الكثير منهم إليها بعد فشلهم في العبور - فإن السلطات التايلاندية تنظر بكثير من الريبة إلى الروهينغا، وتتهمهم بمساعدة حركة التمرد التي يقوم بها مسلمو الجنوب في تايلاند، كما تتهمهم أيضاً بالقيام بأعمال إجرامية من قبيل الاتجار في البشر والمخدرات، كما يزيد تدفق الروهينغا على تايلاند من أعداد اللاجئين الآخرين الذين يقيمون هناك منذ عقود. فهي تستضيف حوالي 140,000 لاجئ من عرق الكارين حسب تقديرات اتحاد الحدود التايلاندية البورمية TBBC،

1 - Institute of Peace and Conflict Studies, Southeast Asia Research Programme Quarterly

عدد يناير - مارس 2012، ص 18: www.ipcs.org/SEARP-Quarterly-Jan-March-2012.pdf

في حين تقدر تايلاند عددهم بحوالى 83,000 فقط¹. ومما يزيد من تعقيد وضعية الروهينغا هو أن تايلاند لا تستطيع منحهم تصاريح العمل في بلادها - كما هو الحال مع أعداد كبيرة من اللاجئين من عرقيات أخرى - لأنهم «بدون»، كما أن تايلاند لا تستطيع التوصل إلى اتفاق أو تفاهم لإعادتهم إلى ميانمار؛ لأن هذه الأخيرة لا تعدهم من مواطنيها.

وتبقى قضية اللاجئين الروهينغا من أكثر القضايا تعقيداً في العالم، فهم غير معترف بهم في بلدهم، ويتعرضون لمختلف أنواع الاستغلال في البلدان التي يلجأون إليها، ولا يمكن تسوية قضيتهم ما لم يُعترف بهم وتُمنح لهم حقوق متساوية كالتي منحت للأعراق الأخرى.

تبقى قضية اللاجئين الروهينغا من أكثر القضايا تعقيداً في العالم، لأنهم غير معترف بهم في بلدهم، ويتعرضون لمختلف أنواع الاستغلال في البلدان التي يلجأون إليها.

الانقسام العرقي في ميانمار:

تُعدُّ الحرب الدائرة في ميانمار أطول حرب أهلية في تاريخ العالم الحديث، ويعود طول النزاع العرقي في هذا البلد إلى سببين رئيسيين: الأول يتعلق بالماضي الاستعماري؛ حيث استعمل المستعمر البريطاني العنف لفرض إرادته والحفاظ على مصالحه وتسوية خلافاته مع

مختلف العرقيات، أما الثاني فيتمثل في فشل مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم ميانمار بعد الاستقلال في تدبير الملف العرقي.

وبالرغم من السياسة العنيفة التي تبناها المستعمر البريطاني تجاه الأقليات العرقية فإنه عمل على تحقيق التوازن بين مختلف العرقيات فيما يخص الحق في التعليم والخدمات الاجتماعية والعمل، غير أنه رفع من درجة الوعي بالاختلاف العرقي لكل أقلية، وشجعهم على تعريف أنفسهم كأقليات مميزة ذات هوية وثقافة مختلفة عن الأغلبية البورمية، وسمح لهذه الأقليات

Refugees International, 'Thailand: No Safe Refugee', 2011

refugeesinternational.org/sites/default/files/032411_Thailand_letterhead.pdf



باستعمال لغاتها وافتتاح مدارس خاصة بها، واتباع المستعمر هذه السياسة ليس حباً في الأقليات؛ وإنما من باب (فرّق تسد). وخلال الحرب العالمية الثانية، بدأت الأمور تتخذ منحىً مغايراً؛ حيث منعت حكومة ميانمار تدرّيس لغات الأقليات، وتبنت إيديولوجية تعتمد على مقولة: «صوت واحد، عرق واحد، وطن واحد». وهو الشعار الذي أثار حفيظة الأقليات ودفعها إلى التثبث بهويتها بشكل أكبر، ومن ثم تقديم الولاء للعرق على حساب الولاء للدولة. وفي سنة 1949 - بعد عام واحد من استقلال ميانمار عن المملكة المتحدة - كانت أقلية «الكارين» السبّاقة لحمل السلاح ضد الحكومة المركزية ثم اقتفت أثرها المجموعات العرقية الأخرى. وبعد الانقلاب العسكري الذي قاد الجنرال «ني وين» إلى الحكم سنة 1962، زادت حدة التمييز ضد الأعراق الأخرى بسبب سياسة «البرمنة» التي اتبعتها هذا الجنرال. وهكذا تم إقصاء كل الأقليات العرقية وقمعها وعدم السماح لها بالمشاركة السياسية. وبحلول سنة 2008 تشكلت بالأرجاء الحدودية لميانمار مناطق محررة، خاضعة كلياً للمجموعات العرقية المسلحة، وتُدار بعيداً عن نفوذ الحكومة المركزية:

أهم المجموعات العرقية المسلحة:

«كارين»: تأسس الاتحاد، الوطني للكارين (KNU) في سنة 1947، قبل الاستقلال بسنة واحدة. ويحمل الجناح المسلح لهذا التنظيم اسم «جيش التحرير الوطني للكارين» (KNLA)، وقد شكل لما يقارب من أربعة عقود الحكومة الفعلية في غالبية ولاية «كارين» وبعض المناطق القريبة منها؛ لكنه فقد غالبية نفوذه بحلول 1990. وفي سنة 1994 تعرض لانتكاسة كبرى بعد انشقاق الآلاف من مقاتليه وتأسيسهم لميليشيا تحمل اسم «الجيش الديموقراطي البوذي للكارين» (DKBA)، التي أصبحت المنظمة الأكثر تنظيماً وقوة في ولاية كارين. كما تأسست منظمات عسكرية أخرى في هذه الولاية، أهمها «قوات السلام للكارين» (KPF) عام 1997.

«كاتشين»: في سنة 1961، أسس الثوار من أبناء هذه العرقية «جيش استقلال كاتشين» (KIA)، وهو الجناح العسكري لمنظمة استقلال كاتشين؛

(KIO). حاربت هذه المنظمة على جبهتين خلال الحرب الباردة، فقد كانت تحارب الحكومة من جهة، وواجهت الحزب الشيوعي البورمي من جهة أخرى لثمانين سنوات من 1968 إلى 1976. وبلغ عدد مقاتليها حوالي 10,000 رجل¹. وقد وقعت هذه المنظمة اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحكومة المركزية، ودخلت معها في هدنة منذ عام 1994.

«وا»: تأسس «جيش ولاية وا الموحدة» (UWSA) سنة 1989 مباشرة بعد انهيار الحزب الشيوعي البورمي، ورغم حداثة فإنه يُعدّ أقوى مجموعة مسلحة في ميانمار، ويتراوح عدد مقاتليه بين 20,000 و 25,000 مقاتل²، وينشط على الحدود مع الصين.

تغص ميانمار بالأقليات العرقية. ومع أنها في معظمها تعتنق الديانة البوذية؛ فإنها تخوض صراعات مسلحة مع الحكومة المركزية بسبب التهميش والاضطهاد من الحكومة المركزية العسكرية.

«شان»: تشكل «جيش ولاية شان» (SSA) سنة 1964، وبلغ عدد مقاتليه 10,000 مقاتل³. انقسم هذا الجيش إلى مجموعتين: «جيش ولاية شان الشمالية» و«جيش ولاية شان الجنوبية»، وقع التنظيم الأول اتفاقية لوقف إطلاق النار مع الحكومة المركزية سنة 1989، في حين واصل التنظيم الثاني قتال الحكومة إلى أن وقع هو أيضاً اتفاقية لوقف إطلاق النار عام 2011.

«مون»: بعد استسلام قادة «الجبهة الشعبية للمون» للحكومة المركزية، أسس الرافضون لهذا الاستسلام منظمة جديدة سنة 1958 أطلقوا عليها اسم «حزب ولاية مون الجديد» (NSMP) الذي واصل القتال إلى أن توصل إلى اتفاق لإطلاق النار مع الحكومة المركزية سنة 1995، ثم إلى اتفاقية سلام في يناير من 2012.

«تشين»: أسست «جبهة تشين الوطنية» جناحها العسكري في أواخر

1 - Institute of Peace and Conflict Studies, 'Myanmar Ethnic divide: the Parallel struggle' www.ipcs.org/special-report/southeast-asia/myanmars-ethnic-divide-the-parallel-struggle-131.html

2 - المرجع السابق.

3 - المرجع السابق.



ثمانيات القرن الماضي، وأطلقت عليه اسم «جيش تشين الوطني»، ومنذ ذلك الحين وهو ينشط على طول الحدود الهندية مع ميانمار بدعوى الدفاع عن حقوق أقلية «تشين».

بالإضافة إلى هذه المجموعات المسلحة خاضت الحكومة المركزية حرباً ضروساً ضد الحزب الشيوعي البورمي الذي كان يتلقى دعماً كبيراً من الصين خصوصاً بعدما وصل الجنرال «ني وين» إلى الحكم سنة 1962، واستطاع الحزب إقامة تحالفات مع مختلف المجموعات العرقية المسلحة وكان المزود الرئيس لها بالسلاح، مما سمح لها بإقامة مناطق محررة على طول المناطق الحدودية لميانمار. وبحلول سنة 1989 انهار الحزب الشيوعي البورمي بسبب تراجع الدعم الصيني للحزب بعد تطبيع علاقتها مع حكومة ميانمار، وتمرد مجموعات مسلحة من عرقيتي «كوكانغ» و«وا»، بعد خلافاتهما مع قادة الحزب الشيوعي البورمي.

اتفاقيات وقف إطلاق النار:

استغل المجلس العسكري الحاكم 1989 - 2011 انهيار الحزب الشيوعي البورمي، وشرع في مفاوضات مع المجموعات المسلحة الكبرى من أجل التوصل إلى اتفاقيات لإطلاق النار، وقد استطاع المجلس العسكري بفضل جهود الجنرال «خين نيونت» Khin Nyaunt - الذي شغل منصب مدير المخابرات العسكرية ثم منصب رئيس الوزراء 2003 - 2004 - التوصل إلى اتفاقيات مع مجموعة من التنظيمات العرقية المسلحة؛ ففي عام 1989 وقع المجلس اتفاقية مع «جيش ولاية شان الشمالي»، ثم توصل إلى اتفاقيات أخرى مع «منظمة استقلال كاتشين» سنة 1994، و«جيش ولاية مون الجديد» سنة 1995. وقد سمحت هذه الاتفاقيات للجماعات المسلحة بالحفاظ على أسلحتها مقابل وقف إطلاق النار، وركزت الاتفاقيات على وضع حدود المناطق الخاضعة للمجموعات المسلحة، وسمحت لهذه الأخيرة بمواصلة إدارة المناطق الخاضعة لها وفتح مكاتب لها في العاصمة رانغون. وفي أبريل من عام 2009 تقدمت الحكومة بمقترح لإدماج المجموعات المسلحة الموقعة على اتفاقيات

لإطلاق النار في قوات حرس الحدود وقد قبلت الجماعات الصغيرة المحدودة النفوذ بالمقترح؛ لكن رفضته المجموعات الكبرى الأكثر تنظيماً وتسليحاً، الشيء الذي كاد يعصف بهذه الاتفاقيات.

مع بداية تطبيق إصلاحات سياسية جديدة بوصول الرئيس «ثين سين» للحكم سنة 2011، اتخذت الحكومة إجراءات جديدة للتفاوض، وبحلول عام 2012 استطاعت الحكومة توقيع اتفاقيات سلام أولية مع كل من «جيش ولاية شان الجنوبي» و«حزب ولاية مون الجديد» و«جيش ولاية وا الموحدة» و«جبهة

وقعت معظم الجماعات الإثنية المسلحة معاهدات سلام مع الحكومة المركزية في التسعينات. لكن التوتر ما يزال يسود علاقات الأقليات مع الأكثرية السكانية والحكومة المركزية.

تشين الوطنية» و«الحزب التقدمي القومي للكاريني» (KNPP)، كما تم التوصل إلى هدنة مع بعض المجموعات المسلحة الصغرى. وتتشابه الاتفاقيات الموقعة مع كل مجموعة عرقية، وتضم أربع نقاط رئيسية تتمثل في إنهاء القتال، وفتح مكاتب اتصال، وضرورة الإعلام بأي تحرك عسكري يجريه أي طرف خارج مناطق نفوذه، وإجراء المزيد من المحادثات في وقت لاحق. وبالرغم من هذه الاتفاقيات فإن التوتر العرقي

ما زال يسود في ولايتي «كاتشين» و«شان» بحيث تنشب مناوشات بين الجيش النظامي والمجموعات العرقية المسلحة بين الفينة والأخرى.

الوضع السياسي الحالي:

منذ انتقال السلطة من العسكريين إلى حكومة منتخبة في مارس من عام 2011، بدأت ميانمار مرحلة سياسية أكثر انفتاحاً وتحرراً، بعد أن دشنت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس «ثين سين» عملية إصلاح سياسي واقتصادي غير مسبوقة. من بين أهم مظاهر الإصلاح السياسي إنشاء لجنة لحقوق الإنسان وسن قوانين تسمح لاتحادات العمال بالحق في الإضراب، وإطلاق سراح حوالي 700 سجين سياسي، والسماح للكثير من السياسيين المنفيين في الخارج بالعودة، ورفع الرقابة والحظر عن كثير من وسائل الإعلام التابعة



للمعارضة. كما بادرت الحكومة الجديدة بإجراء حوار سياسي مع المعارضة، بحيث التقى الرئيس «ثين سين» مراراً مع «أونغ سان سوكي» زعيمة العصبة الوطنية للديموقراطية (NLD)، وأدخلت الحكومة بعض التعديلات القانونية التي سمحت بمشاركة العصبة في الانتخابات التكميلية التي أُجريت في أبريل من سنة 2012. كما تخلت عن المقاربة العسكرية المحضة التي عالج بها المجلس العسكري سابقاً المسألة العرقية، وقبلت الحكومة الجديدة بإجراء حوار سياسي مع المجموعات العرقية، واستجابت هذه الحكومة لأول مرة في تاريخ البلد للمطالب الرئيسية للمجموعات العرقية المسلحة، والمتمثلة في مراجعة الدستور وإمكانية إنشاء فيدرالية أو على الأقل إقامة لامركزية موسعة. غير أنه تخلت هذه المرحلة من الإصلاحات بعض التطورات السلبية. فقد استأنفت الحكومة القتال ضد «منظمة استقلال كاتشين» لتنتهي بذلك هدنة استمرت لمدة 17 سنة. أما بخصوص مسلمي الروهينغا، فالإصلاحات السياسية لم تأت لهم بجديد، وما زالت الحكومة الجديدة تعدهم عرقية أجنبية عن ميانمار، وترفض منحهم حقوقهم المدنية والسياسية. وبالرغم من أن عمليات الإصلاح جارية في ميانمار إلا أنها تبقى هشّة وما زالت في مراحلها الأولى، ومن المبكر جداً القول بأنها ستقود إلى إقامة دولة ديموقراطية حقيقية هناك.

خاتمة:

لقد ركزت الحكومة الجديدة بشكل كبير على إيجاد حل للصراع العرقي الذي تدور رحاه منذ استقلال ميانمار، وقد حققت بالفعل بعض التقدم بعد أن أدركت أن المقاربة العسكرية للقضايا العرقية ليست مجدية، وأنه لا بديل عن الحل السياسي. لكنّ رفض الحكومة الاعتراف بمسلمي الروهينغا ومنحهم حقوقهم كاملة يجعل من عملية المصالحة الوطنية - التي تحاول ميانمار إرساءها - عملية ناقصة، كما يشكل هذا الرفض تهديداً للاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي في ظل ما تعرفه البلاد من تنوع عرقي لا يمكن استيعابه إلا في ظل نظام ديمقراطي يعترف بكل الأقليات من دون استثناء ويمنحها كامل حقوقها.